المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (9) العدد (4) محرم 1435هـ /كانون أول 2013م

"أصول المعجم العربي"

د. علي محمود الصراف *

تاريخ تقديم البحث: 2012/4/23 تاريخ القبول: 2012/11/21

ملخــص

يناقش هذا البحث إمكانية تدريس وضع (علم أصول المعجم العربي)؛ ليقف الدارس على أصل هذا العلم، والمباحث التي تُناقش فيه، انطلاقًا من تعريف الأصول على نحو عام، ثم أصول المعجم على نحو خاصن مع محاولة البحث تحديد موضوع علم الأصول والمباحث التي يمكن أن يدرسها.

ويعتمد - في استخراج هذه الأصول - على دراسة المراحل التي يمر بها المعجم في صناعته بحيث تستعرض جملة من القضايا الأصولية التي يحتاجها وتتداولها كل مرحلة؛ ولذلك بدأ البحث بمرحلة جمع المادة المعجمية، ثم مرحلة التدقيق فيها والاختيار منها مناقشًا قضايا أصولية متعددة، وبعد ذلك تأتي مرحلة تصنيف المادة المختارة، وترتيب المداخل الكبرى والصغرى، وأخيرًا صناعة المقدمات والملاحق، معتمدًا في ذلك كله على أدلة عقلية ونقلية تدعم تلك الأصول التي يعتمد عليها القائمون على صناعة المعاجم وتحليل مادتها، مما يثبت وجود قواعد وأسس منطقية تتقوم عليها صناعة المعجم تنفي عنه الاضطراب والخلل، وتعطيه المصداقية المشروطة بجملة من المبادئ يناقشها البحث في متن صفحاته.

* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الكويت.

Bases of the Arabic lexicon

Abstract

This research discusses the possibility of teaching and developing the structure of "ilm osuul elmujam elarabi" (science of bases of the Arabic lexicon) in order that the student can detect the basis of this science and its lexical branches, Proceeding from the definition of the bases in general, then the bases of the lexicon in particular, with an attempt to define the topic of "ilm osuul" (science of bases) and the branches that can be studied.

To achieve such target, the research depends mainly on studying the stages of preparing the lexicography, showing the lexical aspects which each stage handles.

Therefore, the research begins with the stage of preparing the lexical subject. Next, it shows the stage of checking this subject in order to elaborate on selected variable and lexical aspects.

Then, the stage of classifying the subject comes, and arranging its longer and shorter entries. Finally, the stage of preparing the introductions and appendixes comes. Moreover, the research depends, in all of that, on the mental and transferred evidences, which support these bases and which the manufacturers of Arabic lexicon use in making lexicons and analyzing its substance.

Thus, this proves that the Arabic lexicon manufacture is based on rules and rationales which deny confusion and disorder from it, and they give it conditional credibility by a number of principles which the research will discuss in its pages.

مدخل:

البحث محاولة لوضع «اللبنات» الأولى لما يمكن تسميته علم أصول المعجم قياسًا على «علم أصول الفقه»، و«أصول النحو».

ويرجع سبب الشروع في هذه «المحاولة» إلى التطور الذي حدث في الدراسات المعجمية، ووصل بها إلى ما يرقى إلى درجة «العلم» المنضبط، ويرجع كذلك إلى ما شهده حقل المعجمات من تطور وصل به إلى درجة «الصناعة».

وهناك سبب ثالث يتمثل في قيام العلوم والمعارف المختلفة على أسس منهجية، ومقدمات منطقية تُسْتَقَى منها النتائج، وتُختبر على هَدْيها صحة الفروض، وتتضح فيها الحقائق. وليست العلوم اللغوية بدعًا في ذلك؛ فشأنها شأن تلك العلوم والمعارف.

وآخر الأسباب لهذه المحاولة يتصل -في رأينا- بمجال المعجم العربي، ويتمثل في امتياز «مادته» المعجمية بالضبط الواضح، والقياسية الغالبة، وما حفل به تاريخه الطويل منذ نشأته على يد الخليل بن أحمد (ت170هـ) من أسس ثابتة في الجمع والترتيب والتصنيف.

لكل ما سبق تُعد فكرة البحث واضحة ومشروعة، ويُعد الهدف منه محاولة ساعية إلى استخلاص «أصول» المعجم العربي من خلال تتبع رحلته الطويلة منذ أن بدأت فكرةً، فجمعًا، فتبويبًا، وترتيبًا، وتصنيفًا، وتأليفًا، وفق اتجاهات ومدارس وأنماط معجمية مختلفة.

تلك فكرة البحث والهدف منه، ولتحقيق ذلك الهدف نقسم نقاط البحث ومسائله إلى قسمين: يعرض الأول للنقاط التمهيدية والمسائل التحديدية للموضوع، ويعرض الثاني مناقشة تحليلية لما يقترح أن يكون «أصولاً» عامة للمعجم العربي، ثم تأتي الخاتمة وهوامش البحث ومراجعه بعد ذلك.

القسم الأول: القضايا التمهيدية

1- الاتجاه «الأصولي» في الفكر الإنساني

تقوم العلوم والمعارف على أسس منهجية تُبنى على مقدمات منطقية تُستقى منها النتائج، وتتضح من خلالها الحقائق، وهذا شأن جميع العلوم الآن، وتتدرج العلوم اللغوية ضمن هذه العلوم؛ لأنها تسير وفق مناهج تسعى لإثبات فرضياتها، وتأكيد حقائقها.

ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار المعجم مكونًا لغويًّا يخضع لما تخضع له بقية المكونات والعلوم اللغوية، ويجري عليه ما جرى على مجال النحو؛ ومن ثم يمكن استخلاص مجموعة من «الأصول» المعجمية التي تشكل ما يمكن تسميته «علم أصول المعجم».

ويُفْهَم مما قيل عن المنهجية وأسسها أن الفكر الإنساني «ذكي» و«مركب» بطريقة تجعله يرفض النتائج التي يتم التوصل إليها دون مسوِّغ قوي يعطيها «مصداقيتها»، ويمنحها «علميتها»، ويسبغ عليها «الصحة» و«القبول»؛ وقد دفع ذلك إلى إنشاء منهج فكري فلسفي ينحو دائمًا نحو

البحث عن «(جذور) المسائل، و(أصولها) والتمسك بها، والتصرف وفقها»[1] فيما يُعرف عند الفلاسفة بالمنهج الراديكالي الذي سيطر على تفكير كثير من العلماء، ولا سيما العلماء المسلمين الذين كانوا - ولا يزالون - من أكثر المهتمين بأصول العلوم؛ الأمر الذي أدى إلى إثراء خزانة الفكر الإسلامي بمؤلفات علم أصول الفقه وعلم أصول النحو، وغيرهما من العلوم الأصولية.

وقد طال امتداد الفكر الأصولي الإنساني العقلي علومًا قديمة وحديثة وخصوصًا العلوم الإنسانية، كالتربية، والفلسفة، والقانون، بل حتى البحث العلمي نفسه، وغير ذلك من العلوم التي أصبحت تستمد «شرعيتها» من تلك العلوم «الأصولية» التي تسوغ لها عملها.

ولا يريد هذا البحث العودة خطوة إلى الوراء من خلال الطرح الراديكالي في مقابل الثورة البراجماتية المتوهِّجة في ميدان الدراسات اللغوية في هذا العصر، إذ نعلم أنه تظهر على السطح عادة ملامح تعكس وجود تضاد بين المناهج الراديكالية الأصولية التى ترجع دائمًا لجذور الأمور والمناهج البراجماتية الحديثة والمتطورة.

أرى هنا أنه في الحقيقة لا وجود لتصادم واقعي بين المنهجين، فالمنهج البراجماتي يُعنى بدراسة العوالم المحيطة ومتعلقاتها في السابق والحاضر، والعودة لما سبق من أصول بُني عليها الأمر، وهذا هو منحى راديكالي صرف، ونقطة التلاقي بين المنهجين متحققة هنا في الدراسة السياقية الخاصة بالظروف المحيطة التي منها سوابق الأمور في الجانب البراجماتي التي هي ذاتها منطلقات للفكر الراديكالي الذي يعود لما سبق لإثباته كأصل، وعلى هذا الأساس تُعد المناهج البراجماتية في الحقيقة مكملة للاستئنافات الراديكالية، ومعززة لثوابتها، وهو ما يدعم أهمية هذا البحث الذي نخوض فيه.

وفي ميدان (اللغة) كان الفكر الأصولي حاضرًا بقوة ووضوح؛ فلقد أَوْلَى علماء العربية كابن السراج (ت 316هــ) والسيوطي (ت 911هــ) وغيرهما اهتمامهم بالمباحث الأصولية في إطار دراسة النحو متأثرين بما أفرزه علم أصول الفقه في هذا الميدان. ويتضح هذا التأثر في المصطلحات المشتركة المستخدمة في العلمين، مثل: القياس، والاستصحاب، والاستحسان، كما يظهر في استخدام الأدلة العقلية نفسها في إثبات البراهين والحجج، ويرجع السبب في ذلك إلى مجموعة من العوامل منها: قيام هذين العلمين -أصول الفقه وأصول النحو- على أسس منطقية مشتركة، واشتغال كثير من العلماء المسلمين في الحقلين معًا -حقل العلوم اللغوية، وحقل العلوم الشرعية- والعامل الثالث ما أوجدته العقيدة الإسلامية لدى المسلمين من بواعث مشتركة وما نتج عنها من حضارة لها طابعها العام المسيطر على كل منتوجاته وإفرازاته، بالإضافة إلى وجود

(1) www.or.wikipedia.org.

ارتباط علمي مشترك بين العلوم الشرعية والعلوم النحوية، واعتماد الأولى على الثانية في كثير من القضايا.

2- الاتجاه «الأصولي» في مجال المعجم

تتفرع هذه النقطة عما سبق، وتمهِّد لما يأتي من نقاط، وتتضمن هي نفسها عدة مسائل ينبغي الخوض فيها، وتجليتها بما يخدم مشروع البحث والهدف منه؛ ولذلك تحظى بمقدار كبير من الأهمية، ومن مسائلها الفرعية ما يلي:

(أ) تعريف (الأصول)

لعل هذه المسألة منطلق الاتجاه كله، وهي تحديد مفهوم (الأصول)؛ للبناء على هذا التحديد والبدء منه.

يقول الجرجاني (ت 816هـ): «الأصول جمع أصل، وهو في اللغة عبارة عما يفتقر إليه، ولا يفتقر هو إلى غيره، والأصل: ما يثبت حكمه بنفسه ويُبنى عليه غيره»[(1)].

ونظرًا لنشأة (علم الأصول) تحت سطوة علم أصول الفقه، وعلم أصول النحو، ينبغي استعراض تعريف كل منهما؛ لإكمال فهم الفكرة، وتحديدها بالصورة التي أرادها القدماء الرواد في هذا المجال، وذلك كله بهدف التعرف على موقع (أصول المعجم) في إطار ذلك.

يرى الجرجاني أن علم أصول الفقه هو: «العلم بالقواعد التي يُتوصل بها إلى الفقه»[(2)]، كما يعرفه محمد أبو زهرة «بأنه العلم بالقواعد التى ترسم المناهج لاستنباط الأحكام العملية من أدلتها التفصيلية»[(3)]، وأدلة الأصول شرعية لغوية، ويعرف السيوطي علم أصول النحو بأنه: «علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل»[(4)].

ونستنتج من هذه التعريفات، ومن مناخها العام، أن علم الأصول يبحث في الأدلة والأسس التي تبني عليها العلوم نظرياتها، ومناهجها، وأفكارها. وهذا الفهم -كما أشرنا سابقًا- فكر راديكالي يرجع إلى أصول القضايا وجذورها.

(ب) أصول المعجم

يسعى البحث إلى بناء محاولة علمية تحت عنوان (أصول المعجم)، وتتضح أهمية هذه المحاولة ووظيفتها ومسوغاتها الداعمة في ارتباط ذلك كله بتحديد ماهية هذا العلم وتعريفه على غرار أصول الفقه وأصول النحو.

---

(1) الجرجاني، علي بن محمد(816هـ) : **التعريفات**، شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1938م، ص22.

(2) السابق: نفس الصفحة.

(3) أبو زهرة، الشيخ محمد، أصول الفقه، دار الفكر العربى، القاهرة، ط1، 1958م، ص6.

(4) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: **الاقتراح**، تحقيق: محمد حسن الشافعي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ص 13.

وتتجلى أهمية البحث في مجال أصول المعجم، ومسوغاته في النقاط التالية:

- عدم تغطية مباحث أصول النحو للمباحث المعجمية.
- عدم إفادة المباحث المعجمية من الزج بها ضمن مباحث أصول النحو.
- تناثر المباحث المعجمية وقضاياها الأصولية في كتابات القدماء، وعدم تناولها أو عرضها بطريقة منظمة وشاملة ومستوعبة.
- وجود مباحث معجمية معروضة ضمن المباحث النحوية، مثل مبحث (حجية الألفاظ) الذي درس في كتب أصول النحو[1] ، على الرغم من أحقية المعجم به.
- المعجم في حقيقته (مرصد) لغوي للألفاظ ودلالاتها، ولا تقل أهميته عن بقية المجالات اللغوية الأخرى، فمن حقه أن تصاغ له «أصول» تنتظم مسائله وقضاياه وتؤسس لمباحثه.
- دعم المعاجم المستقبلية بالمسوغات التي تعطيها مصداقية أوسع لدى شرائح مختلفة من الفكر الإنساني المتنامي.
- تجديد الطرح الأصولي المعجمي وتعميقه، وخصوصًا أن الأمة العربية الإسلامية كانت لها الريادة في مجال العمل الأصولي. ولا شك في أن هذا التجديد يؤدي إلى بعث الروح في تلك المجالات العلمية الخصبة.

(جـ) محاولة لتعريف (أصول المعجم)

إن تعريف أصول المعجم وتحديد مناهجه وقضاياه لن يكون حتمًا بمعزل عن العلوم الأصولية الأخرى اللغوية وغير اللغوية، فالأسس والقواعد العقلية والمنطقية التي تقوم عليها تلك العلوم مشتركة في الفكر الإنساني الأصولي في معظمها، وهذا التشابه الأصولي بين تلك العلوم طبيعي؛ لأنه يعود لأصل النشأة المتشابه نسبيًّا في كل منها.

والدليل على ذلك هو التشابه أيضًا بين مباحث علم الأصول في الفقه والحديث واللغة التي يتفرع منها النحو والمعجم، للتشابه في الغايات والأهداف العامة، والقواعد الاستدلالية، وغير ذلك.

ينبغي علينا - ونحن نحاول تعريف أصول المعجم - أن نميز بين الدرس المعجمي الذي يتجه بموضوعاته ومسائله إلى علم المعجم Lexicology، والدرس المعجمي الذي يتجه إلى (فن صناعة) المعجم Lexicography[2]؛ لأن هذا التمييز يوجب علينا أن يتضمن علم أصول المعجم هذين القسمين، أو الدرسين معًا في تعريفه حتى لا يكون ناقصًا. وهذا مما يُفهم من مضمون كلام

(1) السيوطي، الاقتراح، ص 51، 52.

(2) ويشير الدكتور أحمد مختار عمر إلى أن علم المعجم يركز على دراسة المفردات وتركيبها ودلالاتها، أما فن صناعة المعجم فيركز على التأليف المعجمي، والحديث عن النظريات والمناهج التي تُعد الأساس لهذا النشاط، د. أحمد مختار عمر: **صناعة المعجم الحديث**، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1998م، ص 20، 21.

الأستاذ الدكتور تمام حسان في شأن المعارف والصناعات[1].

يمكن تعريف (علم أصول المعجم) بأنه: العلم الذي يُعنى بدراسة العناصر المشتركة في إنتاج المعاجم، والقواعد التي تحكمها، والعناصر المشتركة لدراسة المفردات ودلالاتها.

بهذا التعريف يكون علم أصول المعجم بمثابة القواعد والأسس المنطقية لكل ما يرتبط بالمعجم وصناعته، ويُلاحظ عليه شموله علم المعجم وفن صناعة المعجم، ويُلاحظ عليه كذلك اهتمامه بدراسة العناصر المشتركة التي هي محور الدراسة الأصولية، وبالتالي لا يدرس علم الأصول القضايا المعجمية الجزئية؛ بل يحاول علم الأصول بحث القواعد المشتركة لدراسة القضايا المعجمية، ودراسة شرعية هذه القواعد. والأدلة التي تعطيها القبول في هذا الحقل العلمي.

وقد يُواجه هذا التعريف باعتراضين هما:

أ- إن دراسة علم أصول المعجم «للعناصر المشتركة» كما ورد في التعريف تؤدي إلى دخول قضايا علمية من خارج حقل المعجم إليه، مثل القضايا الصرفية والمنطقية وغيرها - وسوف يبعث هذا على فساد تماسك هذا العلم وتشرذم قضاياه.

ب-إن علم أصول النحو وجه دراسته إلى «أدلة» ذلك العلم، وكان بالإمكان تعريف علم أصول المعجم بصورة مماثلة ليكون التعريف أكثر دقة مما ذُكر في هذا البحث.

ويُجاب على الاعتراض (أ) بأن علم الأصول يبحث في القضايا الكلية الكبرى وليس الصغرى أو الجزئية -وفقًا للاعتبارات المنطقية-، وأما القضايا العلمية التي ترد من خارج إطار حقل الأصول المعجمية فهي «جزئية خاصة» ليست إلا تطبيقات لقواعد كبرى يدرس شروطها ومشروعيتها علم أصول المعجم، فعلم أصول المعجم لا يتحدث عن قواعد بناء الكلمات وصياغتها بقدر ما يتحدث عن أصل تلك القواعد والأدلة في الجانب الذي يرتبط منها بقضايا المعجم، ولا يعني هذا قطع الصلة بالعلوم اللغوية والفلسفية، لأنها تقع في طريق استنباط قاعدة أصولية معجمية ما، فالبحث إذًا في تلك القضايا غير المعجمية لا يكون لذاتها؛ بل لأنها وقعت في طريق الأصول المعجمية.

أما الاعتراض (ب) فإجابته متصلة بالرد الذي أورد على الاعتراض (أ) فتوجيه تعريف علم الأصول نحو دراسة «الأدلة» الخاصة بالمعجم ومسائله يعطي محدودية وحصرًا للدراسة الأصولية مما ينتج عنه استبعاد القضايا التي تقع في طريق دراسة أدلة وعناصر القضايا المعجمية من العلوم الأخرى، وهذا أمر مرفوض لتشابك العلوم بعضها ببعض واعتماد كل منها على الآخر وعليه ستسقط المقدمات الصغرى من عمليات القياس المنطقي؛ وبالتالي تتعرقل عمليات الاستنباط، وهذا إيقاف للعملية الأصولية وإضرار بأدواتها العلمية؛ وبالتالي ضم قيد «العناصر المشتركة» للتعريف من شأنه إعطاء صفة الشمولية والدقة للتعريف بشكل يفوق قصره على الأدلة فحسب.

(1) حسان ، د. تمام: **الأصول**، عالم الكتب، القاهرة، 2004م، ص 20.

(د) موضوع أصول المعجم

يتحدد موضوع كل علم بما يبحث فيه عن (عوارضه الذاتية)، والعرض الذاتي هو ما يُؤخذ في حده الموضوع، أو يُؤخذ هو في حد الموضوع(1)؛ ومن ثم يكون موضوع أصول المعجم هو: كل المسائل التي تعرض على المعجم من جميع النواحي؛ مثل البحث في أدلة جواز الاعتماد على المصادر المعجمية السابقة، وجواز الأخذ بخبر الآحاد عند المشافهة، والأصول التي يتقوم عليها تصنيف المادة المعجمية المختارة ومعالجتها بالشرح، وغير ذلك.

إن (مادة) المعجم تتمثل في هذا الكم الهائل من المرويات التي جمعها العلماء والرواة، ودوَّنوها في صور وأشكال متنوعة حفظتها على مدار الأزمنة، تلك (المادة) التي تمثل مدونة لغوية يستقي منها العلماء مادتهم بعد الدراسة والتحليل والتصحيح حتى تخرج في صورة معجمية محكمة، وأما (مفردات المعجم وموضوعاته) فتتمثل في الألفاظ والدلالات والشواهد عليهما وكل ما يتصل بهما من شروح وتفصيلات سياقية مدونة على صفحات المعاجم وباختلاف أنواعها، بقي أن (أصول) المعجم - موضوع مطلوب بحثنا - هي التي يقوم عليها العمل المعجمي ضمن محددات علمية عقلية منطقية، تحفظ سلامة العمل المعجمي برمته، وتحميه من الوقوع في الخطأ؛ وبالتالي خطورة البناء عليه.

3- تعريف المعجم

ينبغي علينا في هذا الجزء (التمهيدي) من البحث تعريف المعجم؛ لأسباب كثيرة، لمعرفة حقيقته معرفة عميقة ودقيقة؛ ليصح بناء القواعد والنظريات وأسس التحليل وفقًا لهذه الحقيقة انطلاقًا من أن كشف حقائق الأشياء وماهياتها هو التعريف الخاص لكل منها(2).

وقد كان مفهوم المعجم الاصطلاحي يدور حول ما رتبه بعض رجال الدين في مصنفاتهم العلمية الدينية، أما ما جمعه اللغويون فكان في البداية بطبيعة موضوعية بالدرجة الأولى كالرسائل اللغوية، حتى جاء معجم العين -الذي أسماه صاحبه كتاب العين– ليقدم النمط المعجمي اللفظي، ثم تلاه مجموعة من العلماء أطلقوا مسميات مختلفة على معاجمهم كالقاموس الذي صار مرادفًا للفظة معجم، والمعجم آنذاك الكتاب الذي رُتبت مادته بحسب حروف المعجم –الهجاء(3)– ثم تطور بعد ذلك كثيرًا عبر مراحل مختلفة وصلت إلى العهد الإلكتروني في العصر الحديث.

---

(1) الطباطبائي، محمد حسن(ت1373هـ): **بداية الحكمة**، تحقيق: عباس السبزواري، مؤسسة المعارف الإسلامية، إيران، 1418هـ، ص5.

(2) الحيدري، رائد: **المقرر في شرح منطق المظفر**، ط1، الأميرة للطباعة والنشر، بيروت، 2008م، ص 163.

(3) انظر الخطيب، د. عدنان: **المعجم العربي بين الماضي والحاضر**، مكتبة لبنان، بيروت، 1994، ص31 وما بعدها.

وعرف كثير من العلماء في العصر الحديث المعجم(1) بتعريفات متعددة، لعل من أهمها ما يأتي:

- «كتاب يضم بين دفتيه مفردات لغة ما، ومعانيها واستعمالاتها في التراكيب المختلفة، وكيفية نطقها، وكتابتها مع ترتيب هذه المفردات بصورة من صور الترتيب التي غالبًا ما تكون الترتيب الهجائي»(2).
- «مرجع يشتمل على كلمات لغة ما، أو مصطلحات علم ما مرتبة ترتيبًا خاصًّا مع تعريف كل كلمة، أو ذكر مرادفها، أو نظيرها في لغة أخرى، أو بيان اشتقاقها أو استعمالها أو معانيها المتعددة، أو تاريخها، أو لفظها»(3).
- «ديوان لمفردات اللغة مرتب على حروف المعجم»(4).
- «نوع من الأعمال المرجعية تُقدم فيه كلمات اللغة بطريقة مرتبة ألفبائيًّا عادة، مع تقديم شروح لمعاني هذه الكلمات»(5).

هذه مجموعة من التعريفات التي قُدِّمت للمعجم، يُلاحظ عليها بعض النقاط التي نجملها فيما يأتي:

أ- أشار تعريف الدكتور أحمد مختار عمر إلى أن المعجم (كتاب يضم بين دفتيه) ويناسب هذا التعريف المعاجم المنشورة قبل ثلاثة عقود، أو أربعة عقود، أما الآن فلم يعد المعجم كتابًا فقط، وإنما صارت له أشكال متنوعة -بعد التطبيقات البرمجية الحاسوبية- وصلت إلى أجهزة الهاتف المحمولة؛ ومن ثم لم يعد دقيقًا قصر المعجم على الكتاب ذي الدفتين.

ب- يُلاحظ على تعريف المعجم الوسيط، ومعه كذلك تعريف الدكتور أحمد مختار عمر، حصر المعجم في الجانب الخاص بالكلمات أو المفردات، كما يُلاحظ عليه أنه ربط الترتيب بحروف المعجم، وواضح أن المعاجم تضم التعبيرات الاصطلاحية كما أنها تتبع أنماطًا مختلفة من الترتيب.

ج- يتشابه تعريف هارتمان وجايمس مع تعريف الدكتور أحمد مختار عمر إلى حد بعيد؛ ومن ثم تصدق عليه الملاحظات السابقة، كما يُلاحظ عليه تضييق أطر وظائف المعجم وقصرها على مجرد تقديم شروح معاني الكلمات.

---

(1) قدم الدكتور حسين نصار في كتابه الرائد (المعجم العربي نشأته وتطوره) بحثًا مستفيضًا عن تعريف (المعجم) لغة واصطلاحًا، وتتبع استعمال اللفظ (معجم) في اللغة، وانتقاله إلى مجال الحديث النبوي الشريف، ثم مجال الفقه وعلم الرجال فيهما وأخيرًا مجال اللغة ومفرداتها.

نصار، د. حسين: **المعجم العربي نشأته وتطوره**، مكتبة مصر، القاهرة، 1988م، ط4، جـ1، ص7 - 11.

(2) عمر، د.أحمد مختار: **البحث اللغوي عند العرب** ، ط 8، عالم الكتب، القاهرة، 2003م، ص 162.

(3) الخولي، د.محمد علي: **معجم علم اللغة النظري**، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1982م، ص 74.

(4) مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط** ، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004م، ص 586.

(5) R.R.K. Hartmann and Gregory James: Dictionary of lexicography. By Routledge London, 1988. p41.

ولا يخفى على أهل الاختصاص ما يقدمه المعجم من وظائف كثيرة غير شرح المعنى.

د- ركزت التعريفات السابقة على تمحور مادة المعجم حول المفردات اللغوية، وهذا يخالف تاريخ المعاجم العربيـــة التي لم تقتصر على الجانب اللغوي المحض، فلدينا معجم البلدان لياقوت (ت 626هــ)، ومعجم البابطين (للشعراء)، وغيرهما من معاجم تتناول مجالات أخرى.

نحن مضطرون هنا إلى تحليل هذا الأمر؛ للوصول إلى تعريف دقيق مانع جامع للمعجم ؛ وذلك من خلال النقاط الآتية:

- أُطلق اصطلاح (معجم) على كتب الأعلام، والبلدان، وغيرهما من باب المجاز؛ فهي ليست معاجم لغوية في الحقيقة، وإنما هي مصنفات اتبعت ترتيبًا وفق حروف المعجم[1].
- قد تكون هذه الكتب (معاجم) على سبيل الحقيقة، وليس المجاز؛ ومن ثم تكون في حاجة إلى إعادة تعريف المعجم ليكون جامعًا مثل هذه الكتب، ولا سيما أنه توفر لها شرطا المعجم، وهما: الشمول والترتيب[2].

يشير الدكتور أحمد المعتوق إلى أن هذه التسميات تطلق من باب التوسع، وللتقارب بين مفهوم المعجم والموسوعة وتقارب وظيفتهما، وأسلوب الترتيب، وعدم شيوع مصطلح (موسوعة) في زمن إطلاق تلك التسميات قديمًا[3].

وللوصول إلى تعريف دقيق للمعجم نقول: إنه (مرجع يحتوي الحقائق الخاصة لمداخله التي شملت مجالاً ما، ورُتبت بطريقة ما).

قلنا: (مرجع)؛ لنتحرر من قيد (الكتاب)، وقلنا: (يحتوي الحقائق الخاصة)؛ لنتحرر من قيد التخصيص بمجال معين حتى لو كان مجال اللغة الذي يغلب على الذهن انصرافه إليه، ولأنه الغالب في الواقع، ولأنه المذكور دائمًا في التعريفات المقدمة. وذكر قيد (الحقائق الخاصة) سمة مرجعية خاصة بالمعاجم[4] والحقائق الخاصة لا تقتصر على اللغة فقط، بل تضم اللغة وغيرها من المجالات؛ ومن ثم تدخل المعاجم غير اللغوية في إطار التعريف على سبيل الحقيقة لا المجاز.

وهذا القيد نفسه يفض الاشتباك أو الاشتراك الذي قد يحدث بين المعاجم والموسوعات.

---

(1) ابن منظور، جمال الدين بن محمد بن مكرم(ت 771هــ): **لسان العرب**، دار الحديث، القاهرة، 2006م، مادة (ع ج م) ص 1008. وانظر: نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره: جــ1 ص 8، 9، ومصادره من سر صناعة الإعراب، والفهرست، والأغاني.

(2) انظر: عمر، د. أحمد مختار: البحث اللغوي عند العرب، ص 162.

(3) انظر المعتوق، د. أحمد: المعاجم اللغوية العربية، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1999، ص22.

(4) حسان، د. تمام: **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990م، ص 233.

إن اصطلاح (معجم) يتسع -اليوم- ليعبر عن الكتاب تارة، وعن البرنامج الحاسوبي تارة أخرى، كما نراه يتسع للاستعمال مع المخزون اللغوي من قوائم الكلمات عند أبناء لغة معينة[1]، وهو ما يظهر في استعمالاتهم الكلامية.

وتعريف المعجم بأنه قوائم من الكلمات كما سبق لا يصطدم مع ما ذكرناه من تعريف حيث يمكن توجيه ذلك بالقول: إن «معجم» بمعنى قوائم اللغة ومفرداتها هو من قبيل الحمل الذاتي الأولي لمفهوم هذا اللفظ، بينما يعبر اصطلاح معجم عن تلك الآلة المرجعية من الكتب أو البرامج الحاسوبية من قبيل الشائع الصناعي[2] لمفهوم المعجم، ومن هنا يتضح أنه لا وجود لتعدد في معاني مصطلح معجم في الحقل اللغوي بمقدار ما هو مطابقة بين المفهوم والمصاديق، ويقول الدكتور تمام حسان: «إنه لولا أن المعجم نظام ما استطاع طالب معنى الكلمة أن يحدد مكانها بين مداخل ألفاظه عندما يتناول المعجم بيده أو قبل ذلك»[3]، وفي كلامه تأكيد على العلاقة المتبادلة بين المعجم كمفهوم والمعجم كمصداق يتخذ أنماطًا شكلية مادية وأخرى ذهنية مجردة.

القسم الثاني: الأصول المعجمية المقترحة

لا يغيب عن بالنا أن هذا البحث قد يكون أول محاولة لوضع مجموعة من أصول المعجم العربي، ومن المعلوم أن المباحث الأصولية كثيرة ومتنوعة، وتحتاج عملية تصنيفها وطريقة عرضها إلى بحث معمَّق، وهذا ما سنحاول تحقيقه بعون الله من خلال النقاط التالية:

1- العلاقة بين (ضبط) المادة، و(أصولية) مبادئها العامة

إن ربط العلم بقضية الضبط لأمر مهم يبين مدى اطراد قواعد هذا العلم في التطبيقات على مادته، ومن المهم هنا تأكيد بعض النقاط تمهيدًا لربط قضية "الضبط" بأصول المعجم التي يود البحث دراستها، وهذه النقاط هي:

أ- ارتباط العلم بكل ما هو مضبوط، ومحدد، أو محدود، أي ارتباطه بما يمكن «تقعيد» ظواهره، و«تقييسها»، أي وضعها في أقيسة ننطلق منها ونطبقها، ونقيس عليها، وعلم الأصول متصل بذلك أيضًا[4].

ب- ارتباط «الضبط» في الجملة بمجال مادة النحو، وفي البنية بمجال الصرف، وذلك في دراسات قديمة وحديثة عميقة، إلا أن دراسة قضايا الضبط ضمن المفاهيم "الأصولية" في المعجم قليلة

---

(1) Dictionarg of lexicography. P86 .

(2) يعتمد المناطقة في تقسيم المفاهيم على معايير متعددة منها ما يميل بين الحمل الذاتي الأولي والشائع الصناعي. انظر في ذلك كتاب المقرر، ص 147.

(3) حسان، د. تمام: **مقالات في اللغة والأدب** ، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2006م، جـ2، ص 100.

(4) انظر: حسان، د. تمام: الأصول. ص19، 20.

قياسًا تغنى تراثنا المعجمي.

ج- التبكير بوضع «أصول» النحو، وعدم وضع علم "أصول" متكامل للمعجم حتى الآن.

و"لعل" ذلك نتج من الدارسين أن مجال النحو مما يطرد وينقاس، وأن مجال المعجم مما لا يطرد ولا ينقاس[1]. ويستحق ذلك مناقشة مطوَّلة معمَّقة نلخصها في نقطتين تتضحان في السطور التالية.

2- مدى ضبط مجال المعجم العربي

يكاد المعجم العربي ينفرد، من بين المعاجم اللغوية التابعة للغات الأخرى، بالضبط، والقياسية، والثبات الملحوظ الذي يكاد يصل إلى «المعيارية».

ويأتي الضبط إلى مجال المعجم العربي من مادته المعجمية نفسها؛ لأن هذه المادة المعجمية نفسها مضبوطة بطبيعتها، وذلك راجع إلى الطبيعة الاشتقاقية للغة العربية[2]، واعتمادها في صوغ كلماتها -أسماء وأفعالاً- على أساس الاشتقاق وفــق القياس[3]، أو ما يُسمى أحيانًا (الصوغ الاشتقاقي القياسي)[4] من أصول الجذر المعجمي الثلاثي في الأعم الأغلب، ومن أصول الجذر المعجمي الرباعي في القليل أو النادر.

ولو انطلقنا - على سبيل التمثيل فقط - من الثلاثي لوجدنا الصيغ الفعلية تُصاغ من المجرد على الأبواب الفعلية المشهورة التي لا يشذ عنها إلا أربعة ألفاظ فقط أو ثلاثة من مجموع تسعة آلاف جذر ثلاثي في المعجم العربي،... فأي ضبط نريد بعد ذلك؟[5].

ويقول الدكتور الحمزاوي: "إن النظرة المعيارية المعجمية ... تعتبر أن المعجم يمثل اللغة ويحويها؛ وبالتالي فهو النظام اللغوي أي الكلام. وعلى هذا الأساس اتخذوا المعجم مرجعًا مطلقًا،

---

(1) أرجح أن هذا الفهم نبع من قراءة بعضهم وفهمه لعبارة الحضرمي (ت211هـ) التي وجهها إلى يونس بن حبيب (ت181هـ)، وقــد سأله عن كلمة (السويق) ومدى نطقها بالسين أو بالصاد، فقال له: عليك بباب من اللغة يطرد وينقاس.

والمسألة أبسط من هذا الفهم بكثير.. إنها تتعلق بنطق لهجي محدود وخاص بكلمة واحدة في صوت واحد من أصواتها.

ومن المعلوم أن الاستعمالات اللهجية الخاصة لا تطرد ولا تنقاس. أما متن اللغة فيمكن أن يطرد صوغه واشتقاقه وينقاس.

(2) انظر في ذلك :

- وافي، د. علي عبد الواحد: **فقه اللغة**، ط7، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1988م، ص 12، 13.

- حماد، د. محمد أحمد، **دراسات في فقه العربية**، ط2، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1431هـ = 2010م، ص 31 - 33.

(3) ستتكيفتش، ياروسلاف: **العربية الفصحى الحديثة**، ترجمة وتعليق: د. محمد حسن عبد العزيز، دار نمر للطباعة، القــاهرة، 1981م، ص 19.

(4) شاهين، د. عبد الصبور: **دراسات لغوية**، مكتبة الشباب، القاهرة، 1977م، ص28.

(5) يتم صوغ الفعل الماضي الثلاثي المجرد وفق ثلاثة أبنية أو أوزان هي (فَعَل) و(فَعِل) و(فَعُل) ويُصرَّف منها المضارع علــى ســتة أوزان، وذلك فيما عُرف بأبواب الفعل.

وتشددوا في معاييره، وشيدوه على فصاحة...[1]".

وما سبق -موجزًا- يشير إلى أن (مادة) المعجم العربي منضبطة، وتنقاس، وتصلح لأن يُستخلص لها ومنها (أصول) معجمية يتكفل بدراستها علم يمكن أن يُسمى (علم أصول المعجم)، بيد أن هناك سؤالاً آخر يتخطى «مصدر» الضبط النابع من المادة اللغوية العربية نفسها إلى ما يمكن تسميته «منهجية» المعجم الذي يقال عنه: إنه عبارة عن (قوائم) من الكلمات والألفاظ. ولعل السؤال صاغ نفسه الآن وهو: ما مصدر (المنهجية) في المعجم حتى توضع له (أصول)؟

لقد «رُزِقَت» اللغة العربية في مجالها المعجمي بالمنهجية على يد مُعجميِّها الأول الخليل بن أحمد؛ وذلك بما وهبه الله من عقلية باهرة، وعبقرية فذة في التنظير والتقعيد بصفة عامة، والإبداع والتأسيس بصفة خاصة، سواء كان ذلك في مجال العروض، أو في مجال النحو، أو في مجال المعجم.

ولعل أفضل طريقة لتحديد إسهامات الخليل، والكشف عن «أصول» المعجم التي «دشنها» من خلال المنهجية التي استخدمها وطرحها، هو الحديث عن هذه الأصول نفسها في فكره وعمله المعجمي.

وضع الخليل بن أحمد فكرة المعجم العربي، ونفذها في كتابه المُسَمَّى بالعين، وكانت الأعمال السابقة عليه مجرد كتيبات، ورسائل لغوية صغيرة الحجم، ذات طابع معجمي موضوعي.

كما رتب للطرق التي تُجمع بها المادة اللغوية التي يثبتها ويسجلها في معجمه سواء كانت هذه الطريقة بالإحصاء اللغوي العقلي للإمكانات اللغوية التي تُبنى على أساسها الكلمة العربية، أو كانت الرحلة الشخصية إلى البادية وجمع المادة المعجمية من أفواه الأعراب، أو كانت الأخذ والتلقي من العلماء والرواة بطريق السماع والمشافهة أو بطريق النقل من كتبهم ورسائلهم وأوراقهم، وما يُسمى الوجادة. ووضع أصول ترتيب المادة المجموعة فاعتمد أصل التجريد منبهًا إلى أصل الاشتقاق، واعتمد الترتيب المخرجي الصوتي غير منكر للترتيب الألفبائي العادي.

ومن أصلي الاشتقاق والتجريد صاغ أصل الكمية واعتمده في الترتيب الداخلي لكل كتاب أو صوت بادئًا بالثنائي منتهيًا بالرباعي والخماسي.

ونبهنا إلى أصل الشمول والاستيعاب عندما تحول من الترتيب بحسب الألفباء إلى الترتيب الحصري وفق مخارج الأصوات، وعندما اعتمد مبدأ التقاليب لأصوات الجذر، واعتمد فكرة المستعمل والمهمل، فإن عبّر صنع الخليل عن تلك المرحلة الأولى، فنحن اليوم بحاجة إلى الانتقال للمرحلة التالية من التنظير والتقعيد لتلك المباحث.

(1) الحمزاوي، د. محمد رشاد: المعجم العربي إشكالات ومقاربات، بيت الحكمة، قرطاج، 1991م، ص175.

3- مباحث الأصول في المعجم

فلو أمعنا النظر في مفهوم المعجم، ومادته وعملية صناعته لوجدنا أنه في شقه يُبنى على مراحل أساسية – كما ورد عند كثير من العلماء والباحثين- تتمثل فيما يأتي[(1)]:

1- جمع المادة المعجمية وفقًا للهدف من المعجم.

2- التدقيق في هذه المادة المعجمية المجموعة والاختيار منها.

3- تصنيف المادة المختارة ومعالجتها بالتأليف والشرح.

4- ترتيب المداخل الكبرى بحسب الجذور، والصغرى بحسب مشتقات الجذور.

5- صناعة المقدمات والملاحق.

ويتناول هذا البحث الأصولي جميع القضايا الأصولية من خلال المراحل الأساسية التي تمر بها صناعة المعجم تباعًا.

أولاً: جمع المادة المعجمية وفقًا للهدف من المعجم

ننبه في البداية إلى أن المعاجم ليست كتبًا لطرح النظريات والأفكار بمقدار ما هي مراجع تقدم الألفاظ ودلالاتها والحقائق المتصلة بها، وكل ذلك ليس من ابتكار صانع المعجم؛ لأن واجبه أن يقدم للناس ما هو موجود ومستعمل، سواء كان قديمًا أو حديثًا، شائعًا أو نادرًا، واضحًا أو غريبًا مما هو مستعمل وموجود في الحياة بصور متنوعة، ولكنه بحاجة إلى جهد المعجمي.

وقد حدثت عملية جمع المادة المعجمية في المعاجم اللغوية العربية قديمًا من خلال الأساليب التالية[(2)]:

1- أسلوب الإحصاء الرياضي العقلي الذي قام به الخليل بن أحمد في معجمه العين.

2- أسلوب المشافهة والرواية عن أهل اللغة.

3- أسلوب جمع المادة من معاجم السابقين وكتبهم.

واتبع المحدثون من المعجميين وسائل شتى في الجمع من المواد المسموعة والمرئية تضاف لما سبق.

1- أسلوب الإحصاء

لجأ إليه الخليل بن أحمد، واستعمله في معجمه (العين) بصور متعددة؛ لتحقيق أصل من

(1) انظر: عمر، د. أحمد مختار: صناعة المعجم الحديث، ص 65، وانظر خليل، حلمي: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1997م، ص13، 14، وانظر القاسمي، علي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 2003م، ص29.

(2) عمر، د. أحمد مختار: صناعة المعجم الحديث، ص 75.

أصول المعجم وهو (الشمول)؛ ولكي يحقق الشمول نظر -بعقله الثاقب- في جهود معاصريه ومن تقدمهم فوجد عملية الجمع والرصد يشوبها كثير من النقص، ولن يستطيع أحد - مهما أوتي من سعة علم - أن يستوعب كلام العرب في معجم مصنف؛ لذلك لجأ الخليل - وقد جرب بنفسه الأسلوبين الآخرين - إلى هذا الإحصاء الشمولي، وتدرج في تحقيقه بدءًا من الوحدة الصغرى، وهي الصوت أو الحرف، على التفصيل التالي:

أ- الإحصاء الصوتي المخرجي الذي استعمله في ترتيب جذور المداخل.

ب- الإحصاء الكمي للأصوات المؤلفة للجذر المعجمي، ثم ما يرتبط بذلك من ترتيب للمداخل ترتيبًا داخليًا كميًّا انطلاقًا من الثنائي، حتى الخماسي.

وعن طريق الجمع بين الجانب الصوتي المخرجي والجانب الكمي استطاع الخليل – مثلاً - معرفة الدخيل من الأصيل في الكلمات العربية.

ج- الإحصاء التقليبي، وهو تقليب أصوات الجذر المعجمي لمعرفة الاحتمالات اللغوية الناتجة عنها.

د- الإحصاء الاستعمالي، وهو نص الخليل على أن هذه الصورة من تقليبات الجذر مستعملة أو مهملة.

نخلص مما سبق أن الخليل بن أحمد قد استطاع وضع أيدينا على مجموعة من الأصول المعجمية من خلال هذا الأسلوب الإحصائي في الجمع، وهذه الأصول هي: التجريد أو الجذرية، والاشتقاق وما ينتج عنهما من معرفة الأصلي والزائد ثم الكمية أو معرفة عدد أصوات الجذور المعجمية وفكرة الترتيب أو أصل الترتيب وأصل الشمول، وأصل المهمل والمستعمل، وأخيرًا أصل التفريق بين العربي الأصيل والمعرب أو الدخيل.

بقي أن نتساءل: هل يصح استخدام تلك الإحصاءات ذات الطابع الرياضي في جمع مادة لغوية ذات طبيعة إنسانية اجتماعية استعمالية؟ ثم كيف تعتمد نتائج إحصاءات عقلية من قِبل شخص واحد فقط للغة عريضة ومتشعبة؟

وفي مناقشة ذلك يقال إن الإحصاء الرياضي بذاته دليل علمي يكثر استعماله في المناهج التجريبية للعلوم التطبيقية، فهو منهج علمي مقبول حتمًا، ولو اعترض على أن هذا التوافق يتماشى مع العلوم التطبيقية وليس الإنسانية التي تصب المعاجم في خانتها، لقيل إن المعاجم لا تخلو من صناعة، وفي الصناعة شيء من التطبيق، ثم إن دليل الاستقراء الذي يعرفه المناطقة بأنه «انتقال الفكر من الجزء إلى الكل، وهو يقوم على ملاحقة كل الحالات الجزئية»[1]، وهذا التتبع للحالات

(1) فضل الله، د. هادي : **مقدمات في علم المنطق**، ط2، دار الهادي، بيروت، 2000م، ص227، 228.

الجزئية يكون من خلال عملية إحصائية للمقدمات المنطقية التي تقوم عليها النتائج، وبما أن الاستقراء من أدلة العلوم اللغوية وغير اللغوية؛ إذًا فمن الناجع العمل بالأسلوب الإحصائي في صناعة المعاجم اللغوية.

غير أن المشكلة التي تُؤخذ على عمل الخليل -ومن قام بمثل عمله- هي القيام بهذه العملية الإحصائية بشكل فردي، في عصر غابت عنه الأجهزة المتطورة، والعمل الإحصائي الفردي يكون عرضة للخطأ؛ لطبيعة البشر في السهو والخطأ، ولأن القرارات المتخذة من خلال الإحصاء الفردي في ما هو «غير مستعمل» يغلب عليه الظن وليس القطع فهذا مما يضعف حجيته، فعدم الإيجاد لا يعني عدم الوجود.

والسؤال الجديد الذي يتبادر هنا في هذا المبحث الأصولي سيكون حول حجية الظن مقابل القطع، هل الظن حجة أم لا؟

درس العلماء قضية الظن والاحتمال، فذهب بعضهم إلى رفضها في الكليات وقبولها في الفرعيات[1]، وذهب بعض آخر إلى رفضها مطلقًا مؤمنًا بأن الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال[2]، ومما يدعم رأي من يقول برفض الظن قول الله تعالى: { **إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا** }[3]، وهذا النص القرآني دليل نقلي مقدس عند المسلمين، ودلالته في رفض الظن شمولية وليست خاصة مما يعزز موقف الرافضين للأخذ بالظن.

وذهب بعض العلماء إلى تفصيل أشكال الظن معتبرين أن الظن درجات وليس درجة واحدة، معتمدين في قياس ذلك على حساب الاحتمالات رياضيًّا، فما زادت القيمة الاحتمالية فيه نحو الصدق أو الصواب كان جديرًا بالاهتمام والقبول؛ لأنه أصبح اطمئنانًا وليس بظن، وأما ما قلَّت قيمته الاحتمالية فلا يُعتد به؛ لأنه ظن محض[4].

وهذا الرأي معقول جدًّا ويتوسط بين الآراء، فنحن نبحث في إطار علوم لغوية وليس في إطار شرعي فقهي، إلا أنه يجب الالتفات إلى أن نسبة الاحتمال الرياضية يجب أن يُراعى فيها العناصر السياقية المحيطة، فهناك من القضايا اللغوية المعجمية التي يندر تداولها بسبب البيئة الجغرافية، أو الزمانية، أو الثقافية، التي لا يصح عزلها عن موضوع الحسابات الاحتمالية، ولعل هذا من شأنه

(1) الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت 790هـ) : **الموافقات**، تحقيق: أحمد السيد علي، وعبد الله دراز، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2003م، ج1، ص23.

(2) انظر: السيوطي، الاقتراح، ص48.

(3) سورة يونس، آية (36).

(4) الصدر، محمد: **دروس في علم الأصول**، دار التعارف، بيروت، 2004م، ص464.

تيسير التعامل مع مثل هذه الظنيات.

2- أسلوب المشافهة، والأخذ المباشر عن أصحاب اللغة الأقحاح إذ يكاد يكون هذا الأسلوب أكثر الأساليب اتباعًا لدى علماء العربية طوال عهود جمع اللغة في عصر الاحتجاج.

وقد فعل الخليل ذلك فوضع لهذا الأسلوب أصوله العامة من تحري الدقة في الجمع، والوصول بالمرويِّ إلى درجة من الحجية المسوغة لقبوله؛ لاعتماد الأسلوب على أصل عام مقبول وهو (السماع) الذي يُعرف بأنه «الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها»(1).

لقد شاعت فكرة الرحلة إلى البادية، وجمع العلماء مادتهم اللغوية من أفواه الأعراب الذين لم تتغير «سليقتهم» أو «ملكتهم» اللغوية.

واشتهر مع الجمع بالمشافهة تدوين المادة المسموعة، وكان اللغوي نفسه هو الذي يقوم بالتدوين في الأعم الأغلب، وكانت الروايات يعاضد بعضها بعضًا، وكان العلماء يحرصون على التحري والتدقيق، ولعل شروطهم التي وضعها فيمن يأخذون عنهم تجعلنا نطمئن تمامًا إلى ما رووه، وجمعوه.

لكن السؤال هنا: هل تُقبل هذه الوسيلة الآن في عصرنا الحاضر لجمع مادة لغوية يُصنع منها معجم لغوي؟ وبصيغة أخرى: هل ما زال السماع ساريًا، ومقبولاً حتى الآن؟ وهل يمكن اعتماده أصلاً من أصول المعجم في العصر الحاضر؟

الجواب بالإيجاب مع التقدم الكبير في وسائل الاتصال وأدوات النقل والتسجيل بالصوت والصورة للمسموع شفاهًا ولاسيما في المواد المعجمية المحدثة.

ومما يعطي أسلوب المشافهة أهميته في العصر الحاضر أنه يمكن عده مؤشرًا حقيقيًّا على شيوع الاستعمالات اللغوية التي باتت المعاجم الغربية الحديثة توليها عناية واهتمامًا كبيرًا(2).

3- أسلوب الجمع من السابقين

لجأ الخليل بن أحمد إلى هذا الأسلوب واعتمد عليه عندما نقل جزءًا من مادة معجمه من الرسائل اللغوية التي جمعها ودونها سابقوه ومعاصروه؛ ففتح الباب مؤصلاً للأخذ والتحمل عن السابقين، وجاء من بعده فحذوا حذوه وأخذوا منه ومن غيره، ووجدنا معجم «تهذيب اللغة» لأبي منصور الأزهري (ت370هـ) معرضًا لهذا الأسلوب، فقد نقل بعض ما جاء في كتاب العين كقوله

---

(1) أبو المكارم، د. علي: **أصول التفكير النحوي**، ط1، دار غريب، القاهرة،2006م، ص 33.

(2) انظر على سبيل المثال:

Collins Cobuild York. English Dictionary. york. press. 2000.

في بداية باب العين مع الهاء: "أهمل الخليل العين مع الهاء في المضاعف..." [1]، ثم زاد عليه كثيرًا وهذّبه، كما صنع ذلك في تعامله الجمهرة لابن دريد (ت 321هـ) حيث يقول: "وقد ذكر ابن دريد الخعخع في كتابه"[2]، وهو معجم، ومن (جيم) شمر بن حمدويه الهروي (ت255هـ)، وهو معجم كذلك، ومن (جيم) الشيباني (ت 213هـ)، ومن (جيم) النضر بن شميل (ت206هـ) كقول الأزهري في التهذيب مثلاً: "قال النضر بن شميل فى كتاب الأشجار: الخُعخُع: شجرة"[3]. وهكذا استمرت هذه الطريقة بين القدماء.

وما زال هذا الأسلوب متبعًا حتى الآن؛ ومن ثم يُعَدّ من أكثر أساليب جمع المادة المعجمية استخدامًا، وقد أضاف المعجميون في العصر الحديث إلى المعاجم الكتب والمصادر والمراجع المتخصصة وغير المتخصصة يأخذون منها جميعًا مادتهم المعجمية بغية الإحاطة والشمول والتجديد.

والسؤال الآن: ما نصيب هذه المادة اللغوية المنقولة من معاجم السابقين وكتبهم من الصحة والصواب؟

وفي معرض الإجابة على هذا السؤال يبرز كذلك اسم الخليل بن أحمد الذي نبهنا إلى ما يفعله «النحارير» باختلاق ألفاظ من عندهم إرادة (اللبس) و(التعنيت)، وهو بذلك فتح الباب منذ البداية لمناقشة المادة المجموعة وفحصها، والتدقيق فيها، بل إنه وضع بعض المقاييس الصوتية لمعرفة هذه المادة غير الصحيحة.

ثانيًا: التدقيق في المادة المجموعة والاختيار منها

نعلم أن بعض المعاجم اللغوية كانت تنقل المادة المعجمية بتوسع؛ حرصًا على رصد الثروة اللفظية اللغوية بأكبر قدر ممكن، وأدى توسعها ذلك إلى تسجيل اللغات القوية والضعيفة، المشهورة والشاذة، العربية والمعربة، الأمر الذي أدى ببعض الدراسات الحديثة إلى تخطئة بعض هذه المواد المجموعة القديم منها والحديث[4]؛ لمخالفتها قواعد اللغة؛ ومن ثم لا نحبذ قبول ما تنقله المعاجم السابقة بوصفه من صحيح اللغة ومسلماتها، بل ينبغي أن تخضع تلك المادة للفحص والتدقيق حتى

(1) الأزهرى، محمد بن أحمد (370هـ) تهذيب اللغة، الدار المصرية للتأليف والترجمة: القاهرة، 1964، أبواب المضاعف من حرف العين ص55.

(2) الأزهري، تهذيب اللغة، ص55.

(3) السابق، نفس الصفحة.

(4) انظر ما رصد من أخطاء معجمية في: «قراءة نقدية في الجهود المعجمية لمركز تعريب العلوم الصحية» بحث منشور بمجلة كلية دار العلوم جامعة القاهرة، مارس 2011م، ص 36 وما بعدها.

لا تتناقل المعاجم مثل هذه الأخطاء؛ ومن هنا وجب تحميل أصحاب المعاجم اللاحقة نتائج جمعهم، ووجب حثهم على التدقيق والفحص وقبول الصحيح فقط. ومن محظورات الجمع من السابقين الانتباه إلى ما يُذكر في بعض المعاجم من آراء وعقائد ذاتية لصاحب المعجم المنقول منه فلا نأخذها على علاتها لأن صاحبها هو مصدرها[1].

وقد كان الأصل في جمع اللغة والهدف من عملية الجمع هو الاستيعاب والشمول بأدق معاني الشمول، ألا تفوت الجامعين شاردة ولا واردة. ولعل ذلك كان في ذهن الذين صنفوا في الكتب والرسائل اللغوية بحسب الموضوعات وآخرها كتب النوادر؛ لأنها تجمع الغريب والنادر مما لم يُجمع في الكتب والرسائل الأخرى.

ولعل ذلك الهدف هو الذي أملى على الخليل بن أحمد منهجه في كتاب العين، وعادة ما تعتري عملية الجمع بعض الهنات، أو يتغير الهدف في مرحلة غير المرحلة السابقة فتأتي عملية المراجعة والتدقيق والاختيار، نفهم ذلك من المراجعات الكثيرة التي قام بها اللغويون، ونفهمه من تصريحاتهم (إن بعض النحارير أدخلوا هذه الكلمات على الناس إرادة اللبس والتعنيت)، ونفهمه من بعض عناوين الكتب التي تركوها[2]، كالجمهرة، والتهذيب الذي يعد المثال والنموذج في الانتقاء والاختيار، فنراه يؤكد في مقدمة معجمه قائلاً: "والخلة التي لها أكثر القصد: أني قرأت كتبا تصدى مؤلفوها لتحصيل لغات العرب فيها وقد أخل بها... وألفيت طلاب هذا الشأن ... لا يعرفون من آفات الكتب المصحفة المدخولة ما عرفته، ولا يميزون صحيحها من سقيمها.

وكان من النصيحة التي التزمتها .. أن أرضخ عن لغة العرب ... الذي نزل به الكتاب ... والآثار، وأن أهذبها بجهدي غاية التهذيب وأدل على التصحيف..." [3].

كما اهتمت المعاجم الحديثة كالمعجم الأساسي، والمعجم الوسيط[4] لنفس الأمر.

ويمكن تقويم عملية التدقيق في المادة المجموعة والاختيار منها بالأدلة التي يعتمدها العلماء في عملهم؛ لأن هذه العملية انتقاء مادة معجمية وفقًا لصحتها أو حسنها، وترك مادة بحسب عدم

---

(1) انظر أمثلة ذلك في: «أثر العقيدة في الصناعة المعجمية» بحث منشور بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، خريف 2010م، العدد 112، ص 120 وما بعدها.

(2) نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره: (1 / 188)، وانظر: العين (1 / 58).

ومن يراجع فهارس عناوين الكتب في آخر (المعجم العربي نشأته وتطوره، ص 663 وما بعدها) يعثر على العناوين التالية:

الاستدراك على الخليل في المهمل والمستعمل لأبي تراب، الاستدراك لما أغفله الخليل لأبي الفتح الهمداني، استدراك الغلط الواقع في كتاب العين للزبيدي، إصلاح الخلل الواقع في الصحاح لعلي بن يوسف القفطي وغيرها.

(3) الأزهري، تهذيب اللغة، المقدمة، ص6، 7.

(4) انظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، المقدمة، ص26، 27.

صحتها أو شذوذها - هذه العملية لو تمت بحسب منهج متكامل منضبط ومنطقي لكان أمرًا جيدًا.

درس الأصوليون جملة من الأدلة، مثل القياس، والسماع، والاستصحاب، في مجالي الفقه والنحو، وهذه الأدلة لها موقع في مجال المعجم بالطبع، وهي في هذا المجال على ضربين: نقلية وعقلية، وتتفرع الأدلة النقلية إلى لفظية وغير لفظية، وتتفرع العقلية إلى مثل القياس والاستقراء، وسوف يركز البحث هنا على الأدلة النقلية لضيق المقام حيث يحتاج الدليل العقلي لبحث قائم بذاته.

يشمل الدليل النقلي كل ما وصل إلينا من السابقين مما اتخذ صورة لفظية، أو غير لفظية على التفصيل الآتي:

1- الدليل النقلي اللفظي

وهو ما نُقل إلينا نصًّا، فصار هو في حد ذاته المادة اللغوية التي ترغب بإدراجها في معجمنا.

وتُعد قضية الدلالة أبرز محاور الدليل النقلي اللفظي، فمن المهم أن يدرك المعجمي - بوسائله وأدواته العلمية - أن النص الذي بين يديه مأخوذ بوصفه على الحقيقة لا المجاز؛ لأن كثيرًا ما تُحمل الألفاظ على معانيها المجازية لا الحقيقية، والحل هو أن ما كان ظاهره مطابقًا لأصل الوضع، فلابد من حمله على الحقيقة، ويمثل الدلالة المركزية المعجمية، وما خرج عن أصل الوضع إلى دلالة أخرى وعضدته قرينة فهو من المجاز أو غيره مما أصبح يحتل مواقع مهمة ضمن تصنيفات المعاجم ومستويات مداخلها المختلفة.

وهنا يبرز سؤال: كيف يمكن للمعجمي أن يختار المادة المعجمية المجازية المنقولة إليه لفظيًّا ليضعها في معجمه، على الرغم من الطبيعة المتغيرة للاستعمالات المجازية[(1)]؟؟

ويرد على ذلك بالقول إن المعاجم أدخلت بالفعل الاستعمالات غير الحقيقية والمجازية إلى صفحاتها مثل معجم أساس البلاغة، ولم يكن من ذلك ضير، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إن المجازات بالفعل ذات طبيعة متغيرة إلا أن المعجم ينتقي منها ما حقق قدرًا عاليًا من الاستعمال المشترك والشهرة بين الناس، وليس الاستعمال الطارئ أو النادر، ويعطي الاستعمال المشترك والمتكرر للمجازات الثبوت في المعجم الذهني لأبناء اللغة فتصبح جزءًا عامًّا من اللغة، وبدخول تلك المجازات إلى المعاجم الورقية أو الإلكترونية يحقق وظيفة مرجعية مساعدة للباحثين عن قضايا دلالية مجهولة بالنسبة لهم.

---

(1) نحن قد نستخدم لفظة ما - كالأسد - للتعبير مجازًا عن الشجاعة أو الملك أو شدة النهم إلى الطعام،...، وقد يضيف أي إنسان أية محددات تكوينية دلالية أخرى للفظة (أسد) فيكسبها دلالات مجازية أخرى من ابتكاره، ويستطيع المتلقون إدراك هذه الدلالات بمعونة السياق، وعلينا أن ندرك أن هذه الطبيعة المتغيرة للدلالات المجازية تتنافى و«خواص الدلالات المركزية المعجمية التي تتسم بالثبوت».
انظر: عمر، د. أحمد مختار: **علم الدلالة**، ط5، عالم الكتب، القاهرة، 1998م، ص 37.
وعلينا أن ندرك أيضًا أن المعاجم تؤدي دورًا مرجعيًّا للناس.

2- الدليل النقلي غير اللفظي

وهو ما نُقل إلينا مؤيدًا بتقرير العلماء وأهل اللغة، أو سكوتهم، أو أي فعل يعبر عن اتخاذهم موقفًا واضحًا تجاه حقيقة خاصة.

وتبرز هنا مسألة ما يشيع بين الناس - ومنهم العلماء أهل اللغة - ويستعملونه وهو في الحقيقة خطأ، أو يخالف الفصيح(1).

نقول: إن ما يُعد دليلاً نقليًا غير لفظي يصعب علينا قبوله على نحو قطعي، وإنما نقبله على نحو ظني مما قد يصل إلى درجة القطعي عند تعضده بدليل آخر يؤيده.

أما رفض المنقول كله فمردود بأن الأصل في قول العلماء والمختصين هو الصواب، وكذا أبناء اللغة وأهلها، الصواب هو الأصل، وأما الخطأ فهو الاستثناء، ولا يصح رد الأصل بالاستثناء إلا بحجة.

ويطابق الدليل النقلي بنوعيه ما اصطلح علماء الأصول قديمًا على تسميته (السماع)، وهذا السماع له طرق يصلنا من خلالها، من أهمها الخبر المتواتر، وخبر الآحاد، وقد اعتنى علماء الحديث وأصول الفقه بهما كثيرًا لكننا نعرض لهما هنا من الزاوية التي تهم البحث.

الخبر المتواتر

هو خبر جماعة يُستبعد تواطؤهم على الكذب(2) والخبر المتواتر دليل قطعي؛ لأن سيرة العقلاء تقوم على الأخذ بالخبر المتواتر في الحياة؛ ومن ثم يكون الخبر المتواتر حجة عقلية تثبت قضية نقلية.

والأخبار المتواترة المنقولة في الأحاديث الشريفة ليست كثيرة، ولكن الحال في مجال اللغة مختلف؛ لأن المواد المعجمية صورتها مختلفة، فألفاظها متداولة في المجتمع، ويكون التواتر مؤشرًا لشيوع الاستعمال بين الناس، ويُستثنى من ذلك النادر والشاذ وألفاظ اللامساس، وما شابه ذلك.

---

(1) لولا ذلك ما وردت إلينا تلك الطائفة من المصنفات اللغوية التي تتناول مسألة الصواب اللغوي، ومنها: إصلاح المنطق لابن السكيت (ت 244هـ) وأدب الكاتب لابن قتيبة (ت 276هـ)، ومعجم الصواب اللغوي، للدكتور أحمد مختار عمر في العصر الحديث.

(2) حسب الله، الشيخ علي: **أصول التشريع الإسلامي**، ط7، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997م، ص 36.

خبر الآحاد

هو «الخبر الذي لا يبلغ حد التواتر، وإن كثر رواته»[1] وقد شغل هذا النوع من الخبر الفكر العربي والإسلامي، وذهبوا فيه مذاهب شتى[2].

وتهتم البحوث الأصولية عادة بخبر الآحاد؛ لأن هناك مقدارًا كبيرًا من التراث العربي والإسلامي في مختلف العلوم والمجالات نُقل إلينا من خلال هذه الأخبار؛ ومن ثم تُعد دراسة أصل الأخذ في منتهى الأهمية.

كان موقف علماء اللغة من خبر الآحاد هو الميل إلى الأخذ به، ومن هؤلاء ابن جني (ت 392هـ)[3]، وابن فارس (ت 395هـ)[4]، والسيوطي[5] مع اختلافهم، ولن نعيد الكلام في مسألة عدم الأخذ بخبر الآحاد؛ لأنها أشبعت بحثًا، ولأنها غير معمول بها عند الأكثرية، أما مسألة قبول خبر الآحاد فيمكن عرض مبرراتها.

إن أصل الأخذ بخبر الواحد اعتمادًا على بعض النصوص النقلية محل للشك، ولا سيما من يثبتها من خلال السنة التي لم يرد فيها خبر تواتر يثبت الآحاد بل كانت الروايات من الآحاد فنقع هنا في الدور، ولكن ما يدعم الأخذ بخبر الواحد هو مثل ما يلي:

1- سيرة العقلاء

فالعقلاء - بما هم عقلاء البشر - تجري العادة عندهم على قبول خبر الواحد إن كان ثقة، ناهيك عن كونه عادلاً.

2- سد باب العلم

إن ترك الأخذ بخبر الواحد من شأنه سد باب العلم؛ نظرًا لوجود مقدار هائل من العلم وصل إلينا من خلال هذه الأخبار، وسد باب العلم مفسدة يضع العلماء في حيرة من أمرهم تجاه قضايا

---

(1) السابق: ص 37.

(2) من هؤلاء من ذهب إلى إهماله وعدم الأخذ به، كالمعتزلة والخوارج؛ لأنه ظني، وهناك بعض الآيات تدعم ذلك الرفض كقوله تعالى: {**وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ**} [الإسراء، آية: 26]. وهناك من العلماء من أخذ به، كداود الظاهري (ت270هـ)، وهناك من الآيات القرآنية ما يدعم رأيه، كقوله تعالى: {**إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا**} [الحجرات، آية: 6].
وهذا كله في أصل الأخذ بخبر الآحاد، أما ما يتفرع عنه كخبر الثقة وخبر العادل، والخبر المخالف للقياس، أو المعارض لمشابه، وغير ذلك، ففيه تفصيل أيضًا. (انظر: الاقتراح: ص 37 وما بعدها).

(3) ابن جني، أبو الفتح عثمان(392هـ): **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1952م، جـ2 ص 24، 25، 26.

(4) ابن فارس، أبو الحسين أحمد(395هـ): **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها**، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط1، 1977، ص 48.

(5) انظر: السيوطي، الاقتراح، ص 36.

مهمة لا يجدون لها جوابًا في غير خبر الآحاد.

والذي يسوغ لنا المسألة أكثر أننا في مجال اللغة، ولسنا في مجال الفقه ويُتسامح في هذا المجال أكثر مما يُتسامح في مجال الشرع والفقه ومرتكزات اللغة مغايرة لمرتكزات الفقه والشريعة؛ إذ يمكننا أخذ اللغة عن المسيحي واليهودي والمسلم إذا توافرت شروط محددة في لغته(1)، ولا يجب أن ننسى أننا في تاريخ الدراسات اللغوية لا نملك ذلك الرصيد المتين من الأسانيد الرجالية التي تتناول جانب الوثاقة والعدالة، كما هو الحال في الأحاديث النبوية.

3- سيرة العلماء

لسيرة العلماء أهمية تنبع من قيامها على حجج وبراهين ربما لم يتسَنَّ لنا الاطلاع عليها، وقد أخذ العلماء بخبر الواحد، ونقلوا عن هؤلاء الآحاد، سواء كانوا من الثقات أم من العدول، وإحراز التواتر فيما ينقله المعجم سهل المؤونة في القضايا اللغوية؛ لأنها متداولة بكثرة ووضوح بين الناس، ويكون هذا في أغلب مواد المعجم إلا أن هناك ما هو مأخوذ من خبر الآحاد، وإن كان قليلاً.

والأحرى بالمعجمي قبول الموثق طالما أن هناك ما يسوغ ذلك وفق القواعد الأصولية المعجمية.

وأما باعتبار خبر الثقة الواحد من الظنيات وليس اليقينات أو المعطيات؛ وبالتالي كيف نبني عليه أو نأخذ به، فأمر من الممكن مناقشته، فإذا اطلعنا على رأي علماء أصول الفقه في مقدار الاعتداد برأي اللغوي لوجدناهم يذهبون إلى أنه ظني وليس قطعيًّا، ولا يصح الاعتماد عليه دون غيره من الأدلة(2)، ويشاركهم المناطقة في جزء من هذا الرأي ولكنهم حصروه في مواضع محددة مثل ما يرتبط بصناعة الخطابة التي تُعد إحدى الصناعات الخمس(3)، وهذا يؤدي إلى أن اللغة ذات طبيعة ظنية في سلم الاستدلال الحجاجي وليست ذات طبيعة قطعية؛ وبالتالي لا يضير الظن اجتماع الظن فيه؛ لأن الظن جزء من ماهيته.

ولا يعني هذا إنزال الظنيات منازل القطعيات في اللغة على نحو العموم، فمن الواضح بصورة بديهية استحالة إجراء ذلك إلا في القضايا الجزئية والصغرى، وقد أورد السيوطي في إطار

---

(1) ننقل عن السيوطي ما يعزز ذلك حيث يقول: «وزعم بعضهم أنه لابد من نقل اثنين، كالشهادة، وهذا ليس بصحيح؛ لأن النقل مبناه على المساهلة بخلاف الشهادة؛ ولهذا يُسمع من النساء على الانفراد مطلقًا، ومن العبيد، ويُقبل فيه العنعنة، ولا يُشترط فيه الدعوى؛ وكل ذلك معدوم في الشهادة فلا يُقاس أحدهما بالآخر... قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام فيما أفتى: اعتُمِد في العربية على أشعار العرب وهم كفار؛ لبعد التدليس فيها، كما اعتُمد في الطب، وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار...» (السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، جـ1، ص 107).

(2) انظر: الصدر، دروس في علم الأصول، ص 466 وما بعدها.

(3) انظر: الحيدري، المقرر في شرح منطق المظفر، ص 490.

الحديث عن التواتر أهمية حصول اليقين والقطع في القضايا الكبرى وليس الصغرى[1].

إن أهم قيد من القيود التي سبقت جميعًا، وهو المرجع الذي يجب أن يرتكز عليه اللغوي والمعجمي القيد الذي ينص على أن كل ما كان مقبولاً في كلام العرب فهو عربي، وكل ما يمكن قبوله في كلام العرب ولو بوجه فهو ليس بعربي[2]، نعم إن المسألة ليست سهلة بالمقدار الذي نتوقعه خصوصًا فيما شذَّ وندر عن مجمل اللغة إلا أن هذا القيد يبقى هو القاعدة العامة، وتلك الاستثناءات يجب أن نبحث لها دومًا عن حلول أخرى تساعد على إثباتها أو نفيها.

قيد الفصاحة

كان ما سبق كله متصلاً بالتدقيق في المادة المعجمية المجموعة. أما ما يتصل بالاختيار منها فيتعلق معظمه بقيد الفصاحة الذي اشترطه أكثر علماء العربية في القديم والحديث، وأوجبوا تحققه فيمن نأخذ عنه اللغة[3] لأن فاقد الفصاحة مطعون في لغته فلا يصح البناء عليها.

لا مشكلة فيما تواتر من اللغة؛ لأن الفصاحة إن لم تتوفر في (زيد) فسوف تتحقق في (عمرو) وفي غيرهما؛ لكثرة من يُؤخذ عنهم، ولكن المشكلة تبرز في خبر الآحاد؛ فهل يجب توفر الفصاحة في خبر الواحد أم يكفي أن يكون ثقة لا يُعرف عنه الكذب، فشرط الفصاحة يحاكي شرط العدالة عند الفقهاء، مع الانتباه إلى أن التضييق في قيد الفصاحة سيؤدي لقلة المادة المأخوذة عن السابقين.

إن شرط الفصاحة فيه تشدد، لكن المسألة تبدو معقولة ومقبولة عندما نتأمل كلام العلماء عن صعوبة تغير منطق البدوي واستعماله، فمهما حاولنا معه لتغيير لسانه ولهجته فلن نفلح. وإذن فالفصاحة متوفرة في الواحد الذي نروي عنه، ما دامت شروط هذه الفصاحة متوفرة. ولقد ضمن لنا العلماء توافرها عندما حددوا الفصاحة بحدود الزمان والمكان والبشر، ثم جاء بعد ذلك المازني قائلاً بأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم[4]، أي يجوز القياس عليه هو الآخر، وتفتح تلك العبارة الباب أمام اللغويين نحو استمرار الفصاحة لدى من يلتزم مقاييس العربية وينسج على منوالها، ولن تكفي الوثاقة إلا فيما يُستغنى فيه عن الفصاحة في مسائل اللغة وقضاياها، ولو ترتب على ذلك قلة المادة المأخوذة عن السابقين فقليل صحيح خير من كثير مشوه.

(1) انظر: السيوطي، الاقتراح، ص 50، وص 52.

(2) انظر: السابق ص 36.

(3) انظر: ابن جني، عثمان: المنصف شرح لكتاب التصريف للمازني (ت249هـ)، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، ط1، 1954م، ص180، وابن جني، الخصائص، جـ1، ص390، جـ2، ص199- 205، وأصول التفكير النحوي، ص36.

(4) ابن جني شرحًا لعبارة المازني، المنصف، ص180.

ثالثًا: تصنيف المادة المختارة ومعالجتها بالتأليف والشرح

إذا كان الكلام السابق كله يرتبط بالأصول العامة لتحقيق الشرط الأول للمعجم، وهو الشمول، فإن الكلام في هذه النقطة وما يليها يتعلق بتحقيق الشرط الثاني وهو الترتيب.

وقد كفانا الخليل بن أحمد التأصيل لذلك عندما صنف مادة معجمه التصنيف الذي وصلنا، ووضع لذلك أصولاً سار عليها هو وبعض من تبعه، وعَدّل فيها غيرهم من بقية المدارس المعجمية، وإن لم يخرجوا عن جوهرها.

والأصول التي وضعها الخليل - على ما هو معروف وثابت ومقرر - هي:

1- التجريد والجذرية

واتبع في ذلك مبدأ الاشتقاق؛ لأنه رأى مفردات المادة ومشتقاتها تدور كلها حول المعنى الأساس للجذر، وتأخذ كل مفردة أو لفظة من هذا المعنى العام نصيبًا وفق مجموعة من القواعد الاشتقاقية القياسية المطردة.

فتح الخليل الباب أمام المعجميين لترتيب المادة المعجمية بحسب الجذور، واعتمد الصوت الأعمق مخرجًا لترتيب الجذور في داخل المعجم، في الوقت الذي اعتمد غيره أول أصول الجذر، أو آخر أصوات الجذر، فيما عرف بُعد ذلك بمدرسة الألفباء واعتماد الحرف الأول (كالجيم والجمهرة والمجمل والمقاييس وأساس البلاغة) مما يمثل مدرسة عامة تتضمن أربع مدارس مستقلة.

وهناك المدرسة التي اعتمدت الحرف الأخير من الجذر بابًا كالنبدنيجي (ت 284هـ) في معجمه التقفية في اللغة دون الالتفات إلى الجذر، وزاد عليه الجوهري الحرف الأول منه فصلاً بعد الرجوع إلى الجذر، والحرف الأول منه فصلاً في تاج اللغة وصحاح العربية.

2- الكمية بحسب الأبنية وطبيعة الصوت

وهو ما التزم به الخليل ومدرسته وتبعه ابن دريد من مدرسة أخرى ومثلهم القالي (ت 356هـ) في مُعجمه البارع في اللغة، والأزهري في تهذيب اللغة وابن فارس في المقاييس، وهو ترتيب المادة المجموعة في داخل كل باب معجمي بحسب عدد الأصوات المؤلفة للجذر بدءًا من الثنائي وانتهاءً بالخماسي.

صحيح أن العلماء بعد المقاييس تخلوا عن هذا المبدأ أو الأصل لكنهم أفادوا منه في التدقيق في مثل الأصل الاشتقاقي الذي يشير في الأعم الأغلب إلى الشيوع؛ وذلك لأن الثلاثي أكثر استعمالاً وشيوعًا وأكثر إنتاجًا من الرباعي والخماسي.

3- تحرير النص المعجمي عند العرب

أ- عرض مادة الجذر ومشتقاته، مع الضبط والترتيب

ويشمل ذلك ضبط المفردات في النص المعجمي بطرق مختلفة؛ منها وضع

الحركات أو النص على نوع الحركة، وغيـر ذلـك، كمـا يهـتم فيـه ترتيـب المـشتقات عنـد إيرادها مع مراعاة ترتيب الأفعال في ذلك، ثم ترتيـب الأفعـال داخليًّـا (كالبدايـة مـن المجـرد الثلاثي ثم المزيد بحرف ثم بحرفين وهكذا مـع مراعـاة الـلازم والمتعـدي منهـا) وقـد عمـل معجم العين على البداية في مادته بالفعـل الماضـي المجـرد، فالمـضارع، فالمـصدر، فبـاقي الصفات أو المشتقات.

وإذا كان هناك من الأفعال ما هو لازم قدمه على المتعدي، وإذا كان مجردًا قدمه على المزيد.

وبذلك فتح الباب أمام المعاجم اللاحقة ولا سيما المحدثة والمعاصرة لكي تتبع ترتيبًا داخليًّا أكثر صرامة ودقة وتنظيمًا؛ مثل المعجم الكبير والمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية حيث اعتنى المعجمان بالترتيب الخارجي، والضبط بالحركات، والبداية بالأفعال المجردة ثم المزيدة، واللازمة على المتعدية، ثم الإتيان بالأسماء بعد الأفعال وقد رُتبت هجائيًّا[(1)].

وما قدمه الخليل في نظام التقليبات في معجم العين لأسلوب أصّل لفكرإحصائى شمولي قدّم فيه نمط انتقال المفردة من مرحلة التأليف الصوتي المرتبطة بالجذر إلى مرحلة الجذع (البنية الصرفية) فقد يؤخذ منه جذع أو أكثر[(2)]، فهو بذلك يجعل من المعجم "معجمًا مثاليًّا للغة المتوقع الحصول عليها أو تصورها من مجموع المفردات المستعملة والمهملة والواضحة والغريبة مما يمكن رصده بالعمليات الإحصائية الرياضية للتقليبات المفترضة للجذور[(3)]؛ وقد سار على درب الخليل مجموعة من العلماء كالأزهري في التهذيب، وابن دريد في الجمهرة (وفقًا للنظام التقليبي الألفبائي، وغيرهم، بل وفي العصر الحديث قدم الشيخ عبد الله العلايلي نموذجًا مكملاً لنظام التقليبات أسماه "قاعدة الدوائر أو القلب" أشار فيه إلى أنه سيفيد هذا النظام كثيرًا في الوضع الجديد وتعيين المعنى الوضعي الحقيقي"[(4)].

ولا يقف الأمر عند هذا الحد فلقد أسس علماء المعاجم العربية طرقًا أخرى في التعامل مع مادتهم المعجمية، كما فعل ابن فارس في المقاييس حين طوّر صنيع ابن دريد في الجمهرة الذي مهَّد لفكرة التدوير، ويقول ابن فارس: "قد ألّف الناس في جوامع الكلم ما ألّفوا، ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من تلك الأصول... وقد صدرنا كل فصل بأصله الذي يتفرع منه مسائله..."[(5)]، وواضح بحث ابن فارس على أصل يثبت عليه أسسه المعجمية للغة

(1) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، المقدمة، ص29، 30، 31.

(2) ابن مراد، إبراهيم: مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997م، ص109.

(3) مرداوي، عبد الكريم مجاهد: مناهج التأليف المعجمي عند العرب، دار الثقافة، عمّان، ط1، 2010م، ص254.

(4) العلايلي، الشيخ عبدالله: مقدمة لدرس لغة العرب، دار الجديد، بيروت، ط2، 1997م، ص315.

(5) ابن فارس، أحمد: مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م، ص3.

العرب، فالمبحث أصولي حقيقي معجمي، يعالجه ابن فارس في عمله المعجمي، بَحَثَ فيه عن أصل مشترك للمواد المعجمية أرجعه إلى جانب دلالي ربطه بالعمليات الاشتقاقية، واتخذ من التدوير أصلاً مطورًا في الترتيب يحقق له أهدافه التي ينشدها حيث كان يبدأ بالحرف الأول ثم بالذي يليه وليس كما فعل الآخرون في ترتيبهم الألفبائي الاعتيادي، فأسس لنظام انتقالي بين صوامت العربية يؤكد إمكانية الانتقال بينها دون نمط تقليدي محدد، بل وفق ما ترتئيه أهداف صانع المعجم.

كما قدمت معاجم حديثه كالرائد والمرجع والمعجم العربي الحديث، جهودًا طيبة طوّرت العرض والترتيب المعجمي، حيث تعامل الرائد مثلاً مع مادته بالترتيب الألفبائي دون تجريد الكلمة من زوائدها بطريقة تيسّر على الباحثين الذين يجهلون استخراج أصل الكلمة عملية البحث ولاسيما غير المختصين وطلاب مراحل التعليم من صغار السن، وذلك بنحو يشبه الأسلوب الأجنبي ولاسيما الإنجليزي في ترتيب المواد المعجمية الخاصة بلغتهم.

ب- شرح المادة المعجمية المعروضة، وترتيب المعاني، والمعلومات الموسوعية، والرموز، وطرق أدائها

وضع الخليل -بما صنعه على صفحات معجمه- مجموعة من الأصول المعجمية في التفسير والشرح يتصل بعضها بمصادر المعنى المعجمي أو دلالة الألفاظ، ويتصل بعضها بطرق الشرح والتفسير.

فأما مصادر المعنى والدلالة فمأخوذ من أفواه العرب مما تواضعت عليه في معانيها التي اصطلحت عليها للألفاظ، سواء كانت حقيقية أو مجازية.

والأصل في المعجم أن يناقش ويشرح الحقيقة الخاصة المرتبطة بالمعنى الحقيقي إلا أن لا مانع من طروء المعاني المجازية والاستعمالية المختلفة على المعجم؛ لأن الأصل دائمًا الإباحة، وأما الرغبة بالمنع خشية وقوع اللبس والخلط بين الحقيقة، والمجاز، فأمر يسير يكفي فيه أن يشير المعجمي إلى أن هذا المعنى حقيقي وذلك مجازي وهكذا، ومتى تغيرت المعاني المجازية اجتهد المعجميون في تحديث معاجمهم وإضافة ما استجد من المعاني المجازية إليها.

ولا يريد البحث التوسع في دراسة ماهية المعنى الحقيقي لتشعب هذا الموضوع وحاجته إلى بحث كامل، إلا أننا نشير سريعًا إلى أن المعنى الحقيقي – الذي يُعد من أهم غايات المعاجم - هو ما يجب أن تتطابق المحاور اللفظية فيه مع الصور الذهنية والمحددات الدلالية المتواضع عليها في مجتمع لغوي، وعدم تغيره بتغير السياقات والقرائن حيث تتوافر فيه صفة الثبات والإرادة القصدية من المرسِل لهذا المعنى المقترن باللفظ، وليس من وظيفة المعجم الوصول إلى ماهيات هذه الحقائق الخاصة لعنايته بالدرجة الأولى بالمعنى الاسمي وليس المنطقي الذي لا بأس بدخوله إلى المعجم ولاسيما في المعاجم القديمة، بل ولا بأس بدخول، حتى ما أقره أهل كل فن أو علم من معنى

واصطلاح، ومما ورث من السابقين، ومما استُفيد من المعاصرين، كالشرح بالمرادف، وبالمضاد، وبالشواهد، وبالسياق... إلى آخر ذلك من طرق الشرح المعجمي، ولا بأس بتطورها بتطور الفكر الإنساني، والتقنيات الحديثة في هذا العصر.

ولقد سار المعجميون إلى الآن على هذه الأصول بعد أن طوروا تفريعاتها ودققوا في أساليبها، وزادوا عليها ما صفاها وعمقها.

وقد زاد اهتمام المعاجم الحديثة كثيرًا بجوانب الشرح بالاستفادة من الرموز والصور والإحصاءات وغيرها، مع الإفاضة في المعلومات الموسوعية المختلفة ولاسيما ما يتعلق بالجوانب العلمية، كما ركزت أكثر في قضية ترتيب المعاني بتقديم الحسي على العقلي والحقيقي على المجازي[1]، وقد تنوعت طرق الشرح وأداء المعنى في المعاجم بين القديم والحديث بصورة أجملها الدكتور الجيلالي في مناهج ذات طابع أسمى؛ كالترادف والاشتقاق وما شابههما، وطابع منطقي؛ كالحقيقي والبرهاني وأمثالهما، وطابع بنيوي، كالتعريف بالحقول الدلالية والسياقات، مع اتخاذ وسائل تساعد في التعريف وتوضحه تكمن في الشواهد والصور وما يماثلها[2].

رابعًا: ترتيب المداخل الخارجية الكبرى بحسب الجذور، والصغرى الداخلية بحسب مشتقات الجذور

فصلنا القول عن ذلك في كثير من نقاط المسألة الثالثة، وما نود قوله هنا: إن الذي يتحكم في الترتيب الخارجي بحسب الجذور، الداخلي للمشتقات هو أصل الاشتقاق، ويأتي أصل القياس وأصل السماع ليتحكما في ترتيب مشتقات الجذور، دور السماع معروف في إيراد الألفاظ المستعملة من الجذر المعين، ويساعده القياس في الضبط والتدقيق وفي القبول الدائم والمستمر لما يستجد من مشتقات تلبي الحاجات البشرية المتجددة.

خامسًا: صناعة المقدمات والملاحق

أسس الخليل بن أحمد للأصل الأول عندما وضع مقدمة العين شرح فيها فكرته وفهمه للأصوات العربية وترتيبه للمخارج، والأزهري في التهذيب الذي أجاد فيه بعد الجانب الصوتي الذي اعتمد فيه على الخليل – فتحدث عن فضل اللسان العربي وبين دوافعه لعمل معجمه – ولاسيما التهذيب الخاص باللغة المنقولة – وبيان الكتب والأئمة الذين أخذ عنهم اللغة ضمن طبقات محددة مع بيان منهجه في تأليف الكتاب وترتيبه، وغير ذلك من قضايا مهمة[3]، كما أجاد ابن فارس

(1) ابن فارس، أحمد: مقاييس اللغة، ص29.

(2) انظر الجيلالي. د. حلاّم: تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999م، ص51.

(3) انظر الأزهري، تهذيب اللغة، المقدمة من ص3 إلى ص51.

في مقدمة مقاييسه، حيث شرح فكرة معجمه، وبين مصادره وغير ذلك[1]، ومن ذلك ما قدمه ابن منظور في لسان العرب حيث قدم في المقدمة هدفه من صنع المعجم، وفضل العربية، ومنهجه، ومصادره، وبدأ بباب تفسير الحروف المقطعة، وألقاب الحروف[2]. وأسس ابن دريد للأصل الثاني - مع عدم تركه المقدمة التي في الجانب الصوتي استفاد فيها من الخليل - عندما وضع ملاحق لمعجمه الجمهرة وتلاه الفيومي (ت770هـ) لاحقًا في المصباح المنير بملحق ختم فيه معجمه بقضايا صرفية أصولية تحفظ مسار السالك في طريق الأداء اللغوي[3]. وقد فتح العلماء العرب بتأصيلهم ذلك في المقدمات والملاحق الباب أمام المعجميين جميعًا للالتزام بهذين الأصلين.

والحقيقة أن المعجم طرأ عليه موضوع إضافة بعض الملاحق والمقدمات، فهو خزانة الألفاظ والحقائق الخاصة، وليس المعجم كتابًا للنحو والصرف وما شابه، نعم لابد للمعجم من مفاتيح توضح طريقة استخدامه، وهو ما يُعبر عنه اليوم بدليل الاستخدام، إلا أن التوسع في ذكر قضايا صوتية وصرفية ونحوية وغيرها إنما يأتي حين تحتاج بعض الأنواع من المعاجم إلى عرض اللغة وقواعدها بشكل يتناسب مع الهدف من وضع المعجم، كما يحدث مثلاً مع المعاجم المصممة لغير الناطقين بالعربية حيث توضع لهم مثل تلك المقدمات، وهذا أمر محمود، وقد ترحل أحيانًا ذات المعلومات إلى الملاحق، وهذا مما يدلل على أنها ليست أصلاً في المعجم إذ أنها تقدم وتؤخر وتحذف أحيانًا.

والمعلومات التي تتضمنها تلك المقدمات والملاحق تشكل خدمة مرجعية قيمة لمستعملي المعجم، وأحيانًا نجد نفس تلك المعلومات المعروضة في الملاحق كُتبت في متن المعجم في معاجم أخرى، مما يؤكد من جديد على أن قضية العزل في الملاحق والمقدمات أمر عارض وليس ذاتيًا في المعاجم.

الأصول في معاجم الموضوعات

وقبل الختام لابد من الإشارة إلى أن المباحث الأصولية في المعجم لا تقتصر على نوع معين من المعاجم كمعاجم الألفاظ فحسب، بل إن هذه المباحث الأصولية تطال كل أنواع المعاجم وأشكالها، ولو اعتمد في هذا البحث تصنيف المعاجم إلى نوعين عامين هما الألفاظ – وهو ما تركزت معظم صفحات البحث السابقة حوله – مقابل الموضوعات، لوجدنا أن معظم مباحث الأصول التي انطبقت على معاجم الألفاظ تنطبق بعينها على معاجم الموضوعات؛ مثل ما يتعلق

(1) للتفاصيل انظر ابن فارس، المقاييس، المقدمة من ص3 إلى ص5.

(2) انظر: ابن منظور، لسان العرب، المقدمة من ص 25 إلى ص41.

(3) انظر: الفيومي، أحمد محمد: المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، 2001م، ص262 وما بعدها.

بمبادئ جمع المادة المعجمية التي تميزت فيها المعاجم الموضوعية القديمة بالجمع سماعًا ومشافهة عن الأعراب والعلماء علاوة على النقل من الكتب السابقة كالرسائل اللغوية، والاختيار من تلك المادة المجموعة، وما يرتبط من ذلك بالأخبار المتواترة والآحاد، وغير ذلك، مع وجود خصائص وسمات فرعية تتلاءم مع طبيعة هذه المعاجم.

ولعل من أبرز هذه السمات التي تختص بها معاجم الموضوعات هو ما يرتبط بقضية المعنى ثم اللفظ؛ بحيث تكون نقطة الانطلاق من المعنى إلى اللفظ، مقابل الانطلاق من اللفظ إلى المعنى في معاجم الألفاظ، واعتماد أكثر هذه المعاجم لنظام تصنيف المادة المعجمية وفقًا للمجالات الدلالية[(1)]؛ مثل ما فعله الثعالبي (ت 429هـ) في معجمه الموضوعي "فقه اللغة وسر اللغة"، وابن سيده (ت 458هـ) في معجمه "المخصص".

ويبرز هنا سؤال يرتبط بهذا الجانب الموضوعي المعنوي لهذه المعاجم، هو كيف يمكن أن تكون نقطة الارتكاز في المعجم على المعاني، وهي جنبة مجرد متغيرة في السياقات المختلفة، وارتباطها بالدال ارتباط عرفي اعتباطي[(2)]، وليس ذاتيًا حقيقيًا؟.

نعم إن الدلالات لا ترتبط بالألفاظ ارتباطًا ذاتيًا حقيقيًا، لكن ذكرها في معاجم الموضوعات في مقابل ألفاظ معينة لا يعني هذا، بل إن العملية لا تعدو عن كونها تصنيفًا للألفاظ وفقًا لاستعمالات دلالية تشيع بين أبناء اللغة في سياقات متكررة، أوجدت مثل هذا التقارب التعاهدي الاقتراني بين هذه الألفاظ والدلالات التي يشير لها المعجم، فإذا تغيرت الدلالة للفظ ما، كان بالإمكان نقل اللفظ للموقع الدلالي الجديد له، مع مراعاة القواعد اللغوية والأصولية المختلفة.

(1) انظر القاسمي، د. علي: علم اللغة وصناعة المعجم، مكتبة لبنان، بيروت، ط3، 2004م، ص22، 31.

(2) انظر عمر، د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص55.

الخاتمة

أكد هذا البحث أن الدراسة الأصولية تحتل مكانًا مهمًّا ومنتجًا في مناهج الفكر الإنساني، وأكد أن العودة لدراسة أصول العلوم من شأنها تصحيح المسارات وتثبيت الخطى، وأثبت الريادة للعلماء العرب والمسلمين في مجال الدراسات الأصولية.

أثبت البحث إمكان استخلاص مجموعة من الأصول المعجمية التي تؤسس لعلم أصول المعجم وفن صناعته.

وتوصل البحث إلى تصنيف منهجي لآليات تناول المباحث الأصولية في مجال المعجم انطلاقًا من المراحل التي يمر بها العمل المعجمي؛ ففي مرحلة الجمع قرر البحث صحة أسلوب الجمع الإحصائي، وإن كان يصعب اللجوء إليه الآن، أما أسلوب المشافهة فعلى الرغم من صحته وإنتاجيته الفائقة في عصور عربية الاحتجاج إلا أنه ليس الحل المثالي الآن لتعاطيه مع غير المتخصصين في العمل المعجمي. هذا في الوقت الذي برز فيه أسلوب الجمع من معاجم السابقين وأنه أكثر استخدامًا بين المعجميين مع اشتراط البعد عن أخذ أخطاء السابقين.

وأوضح البحث -في مرحلة التدقيق- ضرورة قيامها على الأدلة حتى لا تكون النتائج غير علمية؛ لأن باب الأدلة، يعد لُبَّ المباحث الأصولية، ومتى استطاع المعجم التعاطي مع هذه الأدلة وقع فعلاً في دائرة الأصول.

ومما يطمئن الباحث أن أدلة المعجم لا تخرج عن أدلة بقية العلوم الأصولية؛ لأنها أدلة نقلية وعقلية، وهي بعناوينها العامة في العلوم الأخرى.

واطمأن البحث إلى وجود الأصول الخاصة بما يمكن أن نطلق عليه مجال صناعة المعجم من أصول التبويب والتصنيف والترتيب العام والخاص.

إن النتيجة الختامية لهذا البحث هي اطمئنانه إلى وجود (أصول) معجمية حقيقية ترتبط بالشرط الأول للمعجم، وهو الشمول، ووجود (أصول) معجمية حقيقية ترتبط بالشرط الثاني، وهو الترتيب، وبعد ذلك اطمأن البحث إلى أن هناك ما يحتل بالفعل حيزًا من الدراسات المعجمية في حقل الأصول.